قمة المواجهة

قمة منظمة الوحدة الافريقية

عملية استقطاب جديدة للقوى الافريقية

اربعة ايام عاصفة في الخرطوم : اختتم بعدها مؤتمر القمة الافريقي اعماله بسلسلة من القرارات التي اخذت شكل مبادىء عامة ، وهي تتعلق بقضايا اساسية ، تستقطب اهتمام مختلف البلدان الافريقية ، ولكنها تفتقد الاجماع في النظرة اليها . فقد كان مؤتمر القمة المرآة التي عكست الصراعات والخلافات العميقة التي فجرت في القارة ، بحيث بدا شعار الوحدة الذي اجتمع في ظله ٣٠ رئيس دولة افريقية ، ابعد ما يكون عن خاطر هؤلاء . وبدا المؤتمر وكأنه دفن لمرحلة ، وولادة مرحلة افريقية جديدة ترسم فيها الخطوط الفاصلة بين تلك القوى الرجعية المرتبطة بالامبريالية ، والقوى التقدمية التي تكافح من اجل الانعتاق الاقتصادي والاجتماعي .

لقد كانت القمة الافريقية الاخيرة اهم القمم الافريقية . وكان السؤال الذي راود اذهان المراقبين السياسيين عشية انعقادها ، هو ما اذا كانت ستحصل المجابهة بين القوى المتصارعة ، ام ان الخلافات ستجمد او تميع لمجرد المحافظة على الحد الادنى من الوحدة الشكلية « لمنظمة الوحدة الافريقية » . ورغم ان المقررات العامة التي اتخذت تؤشر الى رجحان كفة الراغبين في الحفاظ على الوحدة الشكلية ، الا ان ذلك لا ينفي حقيقة ان المؤتمر الذي شهد تفكك رباط الوحدة بين اعضاء المنظمة ، قد شهد في آن معا ، عملية استقطاب آن اوانها منذ زمن ، بين القوى الرجعية والقوى التقدمية بعد التطورات التي تموج بها هذه القارة المضطربة والمعرضة في هذه الفترة لهجمة امبريالية تسعى الى احتواء وضرب المد التحرري الوطني فيها .

فولادة منظمة الوحدة الافريقية جاءت نتيجة بدء عملية انحسار الاستعمار القديم عن القارة . وكان الهدف الاساسي لهذه المنظمة تصفية الاستعمار من انحاء القارة . وكان ذلك الهدف نقطة التقاء الافارقة واجماعهم . ومع انهيار الاستعمار القديم اصبح هدف تصفية الاستعمار العنصري الابيض في روديسيا (زمبابوي) وجنوب افريقيا ، وجنوب غرب افريقيا (ناميبيا) نقطة التقاء الافارقة واجماعهم . طبعا هذا لم يكن ينفي وجود خلافات افريقية كانت تطرح على بساط البحث في مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، خلال هذه الفترة . لكن تلك الخلافات لم تكن بدورها ، تمنع الدول الاعضاء من الالتفاف حول مطلب تصفية انظمة الحكم العنصرية البيضاء في افريقيا الجنوبية ، وتأييد حركات التحرر الوطني الافريقية فيها . الا ان التطورات التي شهدتها القارة الافريقية بانحسار الاستعمار الاوروبي المباشر ، ومواجهة الشعوب الافريقية متطلبات مرحلة التحرر الاقتصادي والاجتماعي ، افرزت معطيات جديدة كان لا بد وان تؤدي الى اعادة عملية الاستقطاب ، التي انعكست في القمة الافريقية الاخيرة .

● حلول وسط متناقضة

لقد كان مؤتمر وزراء الخارجية الافارقة التمهيدي ، مؤشرا لما شهدته القمة . فقد كان اجتماعا تمهيديا ، ومع ذلك حان موعد القمة قبل ان ينهي اعماله بسبب الخلافات العميقة التي استحكمت وعرقلت اتخاذ قراراته في موعدها . اما القرارات التي تمكن من اتخاذها ، فقد اخذت شكل الحلول الوسط والمتناقضة في بعض الحالات . فهو مثلا ، ادان وجود القواعد العسكرية الاجنبية على الاراضي الافريقية ، وطالب بازالتها ، ولكنه من جهة اخرى ، اتخذ قرارات تقول بحق الدول الافريقية « طلب المساعدة الخارجية في حال تعرض سيادتها للخطر » . ايضا ، قرر بان مسؤولية الامن في القارة هي مسؤولية افريقية ، ولكنه امتنع عن اتخاذ قرار بادانة التدخل العسكري الغربي في اقليم شابا الزائيري ، في تشاد وفي موريتانيا ، بسبب معارضة العديد من الدول الافريقية ، وبشكل خاص مجموعة ما يسمى بالدول الناطقة بالفرنسية .

وانعقدت من ثم القمة الافريقية ، لتظهر بشكل صارخ اكثر حدة الانقسامات وخطوط الاستقطاب الجديدة . فقد تجنب المؤتمرون اتخاذ قرارات حاسمة بشأن القضايا الاساسية ، بينما برز عمق الانقسام ، في ارفضاض الاجماع التقليدي حول الموقف من التطورات في افريقيا الجنوبية حيث تسيطر الاقليات العنصرية البيضاء ... وكانت اوضح القرارات تلك المتعلقة بفلسطين ، والتي افرد لها المؤتمر بندين خاصين ، اعلن فيهما تنديده الشديد بالحركة الصهيونية ومخططاتها التوسعية . ودعمه للنضال المشروع للشعب الفلسطيني في سبيل استرداده حقوقه المغتصبة ، وذلك بكافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح . وناشد دول العالم كافة مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من اجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة .

● نقاط الافتراق

لكن الحسم والوضوح في القرارات بقي محصورا في تلك المتعلقة بقضية فلسطين، وفيما عداها، يتجلى العجز في اتخاذ قرار ، او ترتسم بوضوح ، نقاط الافتراق والانقسام والتصارع . ففي موضوع الصحراء الغربية (التي سلمتها اسبانيا للمغرب وموريتانيا ، ويحارب ثوار بوليساريو من اجل استقلالها) هذا الموضوع اثار انقساما عميقا في المؤتمر ، وسط دعم الجزائر والجماهيرية الليبية ، للثوار الذين اعلنوا جمهورية خاصة بهم للصحراء الغربية . وقد جاء في قرار المؤتمر ما يعكس الرغبة في تجنب الحسم ، اذ اكد ضرورة الدعوة لعقد مؤتمر قمة خاص لمعالجة هذه القضية ، وتقرر « تشكيل لجنة تضم خمسة من رؤساء الدول على الاقل ، لايجاد حل لهذه القضية في نطاق ممارسة الشعب الصحراوي لحق تقرير المصير ، مع تقديم تقرير الى الدورة الطارئة » . وكان المؤتمر قد اخطر لوقف مناقشاته حول الصحراء الغربية بسبب الصدامات الحادة حولها .

لكن القضايا الابرز التي اظهرت الانقسام او عملية الاستقطاب الجديدة ، بين القوى الرجعية والقوى التقدمية . فكانت مسألة التدخل العسكري الاجنبي في القارة ، ومسألة قوى التدخل الافريقية المشتركة ، ومسألة الانظمة العنصرية البيضاء في افريقيا الجنوبية .

ففي ما يتعلق بتلك الاخيرة التي طالما كانت مسألة تستقطب اجماع الافارقة ، صدر قراران . الاول ، يحذر الحكومة الاميركية من اتخاذ اي خطوة تقضي برفع العقوبات عن الحكومة العنصرية في روديسيا ، لان مثل هذه الخطوة ستمس الكرامة الافريقية . والثاني ، يؤكد مجددا ، الالتزام الكامل بانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع ، لناميبيا ، ومساندته الحازمة للنضال المسلح من اجل التحرر بقيادة منظمة « سوابو » الممثل الوحيد لشعب ناميبيا . ولكن هذين القرارين لا يعكسان اجماعا افريقيا حول المسألة . فهناك خلافات ، وخلافات واضحة لا يمراقب سياسي عادي . فما يسمى بالانظمة « المعتدلة » ، اشارة الى تلك الموالية للغرب الامبريالي ، تؤيد التسوية الانغلو ـ اميركية للمشكلة الروديسية ، وتدعو هذه الانظمة الى دعم الحكومة الروديسية المؤقتة التي يرأسها ايان سميث ، والتي انجبها « الاتفاق الداخلي » . هذا ، بينما تعارض الدول والقوى التقدمية الافريقية هذه التسوية ، و « الاتفاق الداخلي » ، لانها ترى فيها تكريسا لهيمنة الاقلية البيضاء العنصرية على شعب زيمبابوي ، وهي تقف وراء الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي كالممثل الشرعي الوحيد لشعب زيمبابوي ، وتدعو الى تصعيد الكفاح المسلح لاسقاط الحكم العنصري الابيض .

وفيما يتعلق بقوة التدخل الافريقية المشتركة التي كانت مثار جدل حاد طوال الشهرين الاخيرين ، فقد امتنع المؤتمر عن اتخاذ موقف بشأنها ، واكتفى بالقول بان المؤتمر « يعلن رسميا ان مسألة انشاء قوة عسكرية افريقية لا يجوز التفكير فيها الا في اطار الاهداف والاولويات التي حددتها منظمة الوحدة الافريقية للقضاء على نظام حكم الاقلية العنصرية » . ودعا المؤتمر الى اعادة تنشيط لجنة الدفاع التابعة للمنظمة ، تمهيدا لبحث مدى الحاجة الى انشاء قوة عسكرية افريقية تحت اشراف المنظمة ... ولكن هذا الموضوع كان من اكثر المواضيع اثارة للجدل الحاد في المؤتمر ، خاصة بين الجماهيرية الليبية والجزائر من جهة ، وبين وفرد البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية ـ وتحديدا تلك الدول الافريقية الدائرة في فلك النفوذ الفرنسي التي شكلت نواة قوة الردع الافريقية ، وهي : المغرب ، السنغال ، الغابون ومصر وتوغو . وقد ارسلت هذه النواة العسكرية لحماية نظام حكم الرئيس موبوتو في زائير ، في اثر انتفاضة اقليم شابا الثانية ، في شهر ايار الماضي . وكان قرار تشكيل هذه النواة للقوة الافريقية المشتركة قد اتخذ في القمة الفرنسية ـ الافريقية ، في باريس ، خلال شهر ايار . اما الهدف منه فهو حلول هذه القوة محل القوات الفرنسية والبلجيكية التي تدخلت في زائير لقمع انتفاضة شابا وحماية حكم موبوتو ، وعلى ان يكون ذلك تجربة لامكانية ان يستخدم الغرب الامبريالي هذه القوة الافريقية لتكون رأس حربته في افريقيا ، يستخدمها كلما اقتضت مصالحه الحيوية الامبريالية ذلك . وقد اعتبرت القوى التقدمية في القمة الافريقية ، ان تشكيل هذه القوة هو « مناورة مفضوحة تهدف الى اعادة غزو المواقع المفقودة ، وتكريس الاستغلال المخزي للثروات الافريقية » ، بحسب تعبير تيوفيل اوبنغا وزير خارجية الكونغو الشعبية ، الذي اتهم الدول الافريقية التي ارسلت جنودا لتتالف منهم القوة الافريقية المشتركة برعاية فرنسا ، بالخيانة العظمى ، وبخرق ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ! وقد تصدت زائير (بالطبع) والسنغال وموريتانيا والمغرب لهذه الحملة ، كما كان متوقعا .

وقد ارتبطت هذه المسألة بمسألة التدخل الاجنبي العسكري في افريقيا . فقد « رفض المؤتمر وادان وجود جميع القواعد والاحلاف العسكرية » ، وحاولت الدول الدائرة في فلك النفوذ الغربي المساواة بين القواعد العسكرية الغربية في القارة ، وبين الدعم العسكري والاقتصادي الذي تقدمه بعض دول المعسكر الاشتراكي لبعض الانظمة التقدمية ولحركات التحرر الوطني الافريقية . وحاولت هذه الدول تمرير مشروع قرار بهذا المعنى ، اقترحه الرئيس السنغالي سنغور ، ولكن الاقتراح فشل في الحصول على الاغلبية المطلوبة ، لان الدول التقدمية رفضت هذه المساواة الاعتباطية والمشبوهة الاغراض . وقد كان مثيرا للانتباه ملاحظة ان المؤتمر فشل في اصدار قرار يندد بالاستعمار والممارسات الاستعمارية المتزايدة لفرنسا خاصة ، في القارة الافريقية ، وذلك في ابتعاد كبير عن الهدف الاساسي والاصلي لقيام منظمة الوحدة الافريقية . وفشل بالتالي ، اقتراح التنديد والادانة للتدخل العسكري الفرنسي في تشاد وفي موريتانيا وشابا ، وارتفعت اصوات في المؤتمر تدافع عن هذا التدخل ، اصوات ما كانت ترتفع في هذا المنبر الافريقي قبل سنوات قليلة .

لقد رسمت في هذه القمة الافريقية الخطوط الاولى الفاصلة بين تلك القوى الرجعية التي تدور في فلك نفوذ الغرب الامبريالي وتزداد اتكالا عليه الى حد الاتكال الامني ، وبين القوى التقدمية الطامحة الى التغيير الثوري ، الاقتصادي والاجتماعي والذي يفترض التصادم مع الامبريالية صاحبة المصلحة في بقاء افريقية اسيرة قيود التخلف . ويمكن بذلك القول ، ان هذه القمة هي مؤشر الى دخول حركة التحرر الوطني الافريقية مرحلة جديدة ، مواقع القوى المختلفة فيها اكثر وضوحا من اي وقت مضى .

جنوب افريقيا:

مطلوب كميات من السلاسل الحديدية

□ نشرت قيادة الشرطة في جنوب افريقيا العنصرية ، اعلانا عن حاجتها الى بضعة مئات من قيود الارجل ، الحديدية ، التي تستخدمها في السجن لتقييد المعتقلين الافارقة بارض زنزاناتهم .. وقد حددت الشرطة العنصرية مواصفات القيود هذه : طول السلاسل ، الاقفال المحكمة والمفتاح الاضافي لكل قفل من الاقفال . وقد اعلنت بانها تستدرج العروض مع اعطاء الافضلية للجنوب افريقيين !

وتجيء هذه الطلبية للشرطة العنصرية في الوقت الذي تعاني فيه نقصا شديدا في سلاسل القدمين الحديدية التي تستخدمها بصورة روتينية ضد المعتقلين الافارقة بحجة منع الهرب او اعمال العنف (!)

اما سبب النقص الشديد في هذه السلاسل ذات الاقفال الحديدية ، فيعود الى كون ان السجون ومخافر الشرطة في انحاء جنوب افريقيا اصبحت تغص بالمعتقلين نتيجة حملة الاعتقالات المتواصلة ضد الافارقة الذي يقاومون نظام التمييز العنصري الابيض القائم .

وكانت صحيفة « ستار » التي تصدر في جوهانسبرغ ، وهي معارضة لسياسات التمييز العنصري ، قد كشفت في الاسبوع الماضي ، عن وجود الاف المواطنين من السود والبيض في سجون الحكم العنصري الابيض ، ممن اعتقلوا ولا زالوا معتقلين من دون محاكمة ، او ممن فرضت عليهم الاقامة الجبرية في منازلهم وفرض عليهم الحظر (حظر الالتقاء باحد او التحدث الى احد ، او حتى ذكر اسماءهم) .

وقد نشرت الصحيفة قائمة باسماء الف مواطن ممن حرمتهم الحكومة العنصرية من ابسط حقوقهم الانسانية . واعلنت بانها ستنشر شهريا ، قائمة جديدة باسماء هؤلاء واشارت الى ان هذه القوائم تعتبر مقياسا لروح العدالة المفقودة في جنوب افريقيا ، ودليلا على خطورة الاوضاع فيها . ولكن في اعلان شرطة جنوب افريقيا عن حاجتها الى بضعة مئات من القيود الحديدية لتكبيل اقدام المعتقلين في سجونها ومخافرها فيه ادانة صارخة اكثر لـ « مدينة الرجل الابيض » التي « ترعى شؤون الافريقي المتخلف» ...

وجدير بالملاحظة ان صحيفة « الهيرالد تريبيون » الاميركية ، قد نشرت النبأ الموجز في صفحتها الثانية ، نقلا عن وكالة رويتر ، من دون اي تعليق او ابراز، في الوقت الذي تفرد فيه العناوين البارزة في صفحاتها الاولى ، وبصورة يومية ، لانباء محاكمة بضعة صهاينة سوفيات ، كانوا يقومون بنشاطات معادية لوطنهم ،وتتباكى فيه على حقوق الانسان المنتهكة هناك ... (!)